

بقلم : د. عبدالعزيز ناصر الدوسري – جامعة الملك سعود

نظراً لما يتم التطرق له هذه الأيام بخصوص المدن الاقتصادية الجديدة والمشاريع العقارية والصناعية والتقنية العملاقة خاصة فيما يتعلق ببروز الحاجة الماسة لوضع استراتيجية وطنية لإنشاء المدن الجديدة والتطوير العمراني في جميع مدن ومحافظات المملكة ومراجعة وتقييم ما سبق اجراءه منها، والحاجة لضوابط لترخيص مشاريع الاستثمار العملاقة وتطبيق مبدأ تساوي وتكافؤ الفرص على المستوى الوطني وتوزيع السكان في مناطق المملكة.

فانه تجدر الاشارة الى أن مثل هذه الطروحات والأراء ليست بجديدة بل سبق طرحها في مؤتمرات وندوات وورش عمل مختلفة بالإضافة لأنها موجودة في كثير من الخطط والاستراتيجيات التي عملت بشكل فردي أما بواسطة أفراد أو جهات حكومية واستشارية لم تحضى بالتنفيذ في المراحل السابقة ولكن مما يبشر بالخير والتفاؤل هو النظرة الجديدة التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المخطط المبدع الذي تبنى مبدأ العدالة بالتخطيط لنشر التنمية والمشاريع وفرص العمل على جميع أرجاء مناطق المملكة وبأولوية خاصة للمناطق التي لم تنل نصيبها في الفترات الماضية.

وهنا تبرز الحاجة لتبني إنشاء :

## الهيئة الوطنية العليا للتخطيط التنموي

ويقترح أن تتكون هذه الهيئة من أعلى المستويات لصانعي القرار التنموي بالدولة ويروّسها خادم الحرمين الشريفين وبتمثيل من الوزراء والجهات ذات الارتباط بالتنمية ومع ممثلي القطاع الخاص والجامعات. وهذه الهيئة المقترحة لابد أن تكون المظلة العليا التي تضع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة للتنمية بجميع قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية والامنية ... وتتابع وتقيم تنفيذها مع الوزارات والجهات التنفيذية المختصة. وأرجوا أن لا يعيدنا أحدهم لوزارة الاقتصاد والتخطيط والخطط الخمسية التي تضعها هذه الوزارة والجميع يعلم ماذا جرى ويجري، ولكن المقصود هنا هي مظلة ومرجعية فوق الوزارات

والجهات كلها لان الوزارات تتنازع الأودار فيما بينها لتتقاسم الحصص والأدوار بالسابق ولكن المطلوب هو جهة عليا تضع الاستراتيجيات والرؤى حسب المصلحة العليا للوطن ومن ثم توزع الأدوار والمهام والمشاريع العملاقة لكل جهة حسب الاختصاص وليس العكس بطريقة الهرم المقلوب رأساً على عقب.

ولتأكيد هذا الطرح لابد لنا من استعراض ما يجري حالياً في بلادنا الغالية، فكل جهة تضع خطة واستراتيجية تخصها حسب الأنشطة والاختصاصات المناطة بها ولكن بمعزل عن الجهات الأخرى الا بتنسيق شكلي بالمرحلة الاخيرة من وضع الخطة، وكذلك قد يذكر أحدهم أن الاستراتيجيات الآن تعرض على مجلس الشورى قبل اعتمادها، فنذكر هنا أن ليس المقصود فقط مراجعة ما تقدمه الجهات من خطط ووضع ملاحظات شكلية على بعض بنودها ولكن الهدف أن يكون هناك رؤية استراتيجية وطنية شاملة ورفيعة المستوى تنبثق منها كل الخطط القطاعية الأخرى مكملة بعضها البعض وليس القصد ايجاد خطة صناعية تتضارب وتتعارض مع الخطة العمرانية أو الزراعية أو البيئية .. وهكذا على سبيل المثال لا الحصر.

ولاستكمال الصورة فسنستعرض فيما يلي بعض الاستراتيجيات والخطط التي تم اجراؤها لدى القطاعات الحكومية المختلفة وهي كما يلي:

- الاستراتيجية العمرانية الوطنية واستراتيجية تنمية الناطق – وزارة الشئون البلدية والقروية.
- استراتيجية التنمية السياحية المستدامة بالمملكة
- استراتيجية التنمية الصناعية – المدن الصناعية – مناطق التقنية – المدن الذكية..
- استراتيجية الزراعة – والاستراتيجية الوطنية للمياه.
- استراتيجية وزارة البترول والمعادن : بترول – غاز – تعدين
- الخطط البيئية والمحميات الطبيعية
- استراتيجيات وزارات مختلفة مثل:

- وزارة التعليم العالي: مدن جامعية وكليات جديدة
- وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني : مشاريع المدن والجامعات والكليات والمعاهد التابعة لهم.

- مشاريع المدن الاقتصادية الجديدة لدى الهيئة العامة للاستثمار والتي تمت بمعزل عن الاستراتيجيات الأخرى، وقد يكون ذلك مقبولاً إذا ثبت أن تلك الاستراتيجيات كانت عائناً لها أو غير متواءمة مع متطلبات المرحلة الحالية .. ولكن هذا الحكم يجب أن يتم بكل دقة وتمحيص ومن قبل مخططين وذوي الاختصاص وليس لجهة استثمارية تنظر من المنظور الاستثماري البحت ولكن مثل هذه المشاريع لا بد وأن ينظر لها من منظور التنمية المستدامة المنشودة وهي تنمية رشيدة تراعي العوامل الاجتماعية والسكانية والبيئية بالإضافة للجانب الاقتصادي والعائد الاستثماري.

وختاماً .. نأمل بأن تتولد القناعة لدينا جميعاً مواطنين ومسؤولين بأهمية إنشاء هذه الهيئة العليا للتخطيط التنموي والتي ستضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية الشاملة لتنمية مناطق المملكة بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والشاملة بشكل متكامل ومتوازن.

د. عبدالعزيز ناصر الدوسري – جامعة الملك سعود